

إِذَا

بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ

مَحَاوَلَةٌ لِقِرَاءَةِ جَدِيدَةٍ

لِلدَّكْتُورِ فَيْصَلِ إِبرَاهِيمِ صَفَا

جَامِعَةُ الْيَرْمُوكِ

تقديم:

يثير القول بظرفية (إذا)* وشرطيتها حيرة في تعيين المراد منها إن في التركيبات التي تنصدر فيها هذه الأداة، أو في التركيبات التي تبرز فيها متوسطة. ومع ذلك فإن النحاة لا يرون ضيقاً في تضمين (إذا) هذه لمعنيين (أي: الظرفية والشرطية) في وقت واحد.

لقد درج النحاة على النظر في (إذا) من حيث هي ظرف يتضمن معنى الشرط، حتى في التركيبات التي تنصدر (إذا) فيها. وهذا يعني أصالة الظرفية فيها عندهم. ولقد دأبوا على ذكر (إِذْ)، ظرفاً لما مضى، وذكر (إِذَا) ظرفاً لما استقبل. ويبدو أن ما حمل النحاة، على هذه المقابلة

* يشير مالك يوسف المطليبي في كتابه: السياب ونازك والبياتي - دراسة لغوية، ص 87-92، إلى اضطراب النحاة في تعيين الزمن وإصاقه ب(إذا)، ويخلص إلى أن (إذا) غير ذات دلالة على الزمن.

بين (إذا) و(إذ)، أن (إذا) تجعل ما كان في حيزها مستقبلاً. فإذا كانت (إذ) لما مضى، ف(إذا) لما استقبل. وعليه، فإن هذا البحث يقدم محاولة لقراءة جديدة في ظرفية (إذا) وشرطيتها، ويُزجى بين يدي القول بشرطيتها فقط تحليلات تؤيد ذلك، وعلى الأخص في التركيبات التي تتضمن ما يصلح أن يكون شرطاً متلوّاً بجواب، أو جواباً متلوّاً بشرط. هذه التحليلات تناقش كذلك مدى صحة عدّ (إذا) ظرفاً فقط، أو ظرفاً وشرطاً في السياق الواحد. ويخلص هذا البحث إلى أن (إذا) ليست ظرفاً ملازماً للإضافة، ولكنها أداة للشرط، وأنها باعتبارها أداة شرط فإنه يجوز لجوابها أن يتقدم عليها وعلى شرطها. هذه النتيجة الأخيرة تصدق بالطبع على سائر أدوات الشرط.

بين (إذا) و(حين)

ربما تكون مقابلة (إذا)، التي قيل إنها ظرف للزمان، ب(حين)، عندما تكون كل منهما مضافة، معينة في تقرير ظرفية (إذا)، أو عدم صلاحيتها لذلك.

إن استخدام (حين) ظرف زمان مضافاً لا يضيره أن يكون تالياً لما هو ظرف له أو سابقاً عليه. فللظرف في العربية نصيب كبير من حرية الحركة في التركيب، فهو في تأخره ظرف لما قبله، وهو في تقدمه ظرف كذلك لما هو متقدم عليه. ولو رحنا نتأمل الآيات التالية:

(١) أ- "وإنّ تسألوا عنها حين ينزل القرآن تُبد لكم عفا الله عنها"^(١).

أي: في زمان الوحي، وهو ما دام الرسول بين أظهركم يوحى إليه^(٢).

(١) المائدة ١٠١/٥.

(٢) الزمخشري، الكشاف ١/٦٨٤.

ب- "شهادةً بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان..."^(٣).

ج- "وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضلّ سبيلاً..."^(٤).

لوجدنا أنّ ما قبل (حين) وما بعدها يتفق وقوع أحدهما مع الآخر في الزمان سواء أكان الحدثان متمثلين أم مختلفين، فالسؤال في (أ/١) موافق في زمان وقوعه لتتزيل القرآن، وحضور الموت أحدهم متفق الزمن مع وقوع الوصية من المحضور في (أ/ب)، والعلم المستقبل مواقع لرؤية العذاب في (أ/ج).

إن تقديم (حين) ظرفاً مضافاً، لا يعني على الإطلاق إخلالاً بضرورة اتفاق زمان حدوث ما أضيفت إليه، من جهة، وزمان الحدث في الجملة الأصلية، من جهة أخرى، كما يتضح فيما يلي:

(٢) "ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون"^(٥).

فرزمان وقوع استغشاء الثياب مطابق (من حيث واقع التركيب) لزمان العلم بالسر والعلن، على الرغم من أن العقيدة تقول بقيام العلم منذ الأزل.

وحين يقال إن (إذا) ظرف للزمان ملازم للإضافة، فإنه يتبادر إلى الأذهان على الفور أن (إذا) هذه بمنزلة (حين) التي تستخدم مضافة، لكن لا على اللزوم. ذلك أن (إذا) قد يكون التركيب مبدوءاً بها، كما قد تكون مضمنة فيه تماماً كما تستخدم (حين)، من الناحية الشكلية على الأقل، هكذا:

(٣) آتيك إذا احمرّ البسر^(٦).

(٣) المائدة ١٠٦/٥.

(٤) الفرقان ٤٢/٢٥.

(٥) هود ٥٥/١١.

(٦) سيبويه، الكتاب ٦٠/٣.

(٤) "إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خرّوا سجّداً وبكياً"^(٧).

فإذا كنا نقول بوقوعها ظرفية فيما سبق، فإنه لا بدّ أن يكون زمان وقوع الحدثين، قبلها وبعدها، واحداً، أي أن الإتيان يوافق الاحمرار في زمن الوقوع، وأن تلاوة الآيات توافق الخرور في زمان الوقوع كذلك. وعليه يكون تركيب (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن) ظرفاً مقدماً لتركيب (خرّوا سجّداً وبكياً)، من حيث كان موقع الظرف في العادة تالياً للمظروف، ولجواز تقدم الظروف على ما يظرف فيها. فإذا كنا، إضافة إلى ما سبق، نقول بأن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، فإن وقوعها ظرفاً يعني أن اتفاق الحدثين في زمان الوقوع يجب أن يكون في جزء من أجزاء المستقبل.

هكذا، إذاً، يكون النظر إلى (إذا) في إفادتها الظرفية الزمانية، حَسْبُ، ك(حين). أمّا أنّ (إذا) تستخدم للاشتراط، فهذا قد يعني اختلافاً، من جهة من الجهات، بينها وبين (حين). ولتبيّن ذلك يحسن تأمّل ما يلي:

(٥) أ- "إذا جاءك المؤمنات يبّاعنك ... فبّاعهن"^(٨).

ب- "وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا ..."^(٩).

لابدّ أنه يلاحظ هنا أنه على الرغم من أن ما بعد (إذا) محصور في المستقبل، بعيداً كان أم قريباً، فإن زمان مجيء المؤمنات للبيعة في (٥/أ) لا بدّ أن يكون سابقاً على زمان وقوع بيعة النبي لهن. ومثل هذا يقال في (٥/ب)، أي أن زمان وقوع القول من الكافرين مختلف عن زمان وقوع التلاوة. وبعبارة أخرى، فإن وقوع الشرط سابقاً زمانياً على

(٧) مريم ٥٨/١٩.

(٨) الممتحنة ١٢/٦٠.

(٩) مريم ٧٣/١٩.

وقوع الجواب. والنتيجة هي أن (إذا)، فيما سبق، تربط بين أمرين على سبيل ترتيب أحدهما على الآخر، الأمر الذي يعني جزأين مختلفين من أجزاء المستقبل، وهذا بحدّ ذاته مخالف للكيفية التي تستخدم بها (حين) الظرفية و(إذا) الظرفية كذلك، إذا افترضنا معنى الظرفية في (إذا) هذه.

زعم تمحّص (إذا) للظرفية:

لكن هل تمحضت (إذا) حقاً للظرفية في الشواهد القرآنية التي وقعت فيها (إذا) بعد (كيف)، كما يرى الأستاذ عزيمة^(١٠) في مثل:

(٦) "كيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه"^(١١)؟

ف(كيف) أثر لجملة قيل إن (إذا) وما أضيفت إليه ظرف لها، وإن (إذا) فيها خلّو من معنى الاشتراط.

وهل تمحضت (إذا) كذلك للظرفية فيما يلي من شواهد^(١٢):

(٧) أ- "فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت"^(١٣)
على أن (إذا) ظرف لـ(صيام).

ب- "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف"^(١٤)
على أن (إذا) ظرف لـ(ينكحن).

ج- "شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان"^(١٥)
على أن (إذا) ظرف لـ(شهادة).

(١٠) دراسات، قسم ١ ج ١/٨٩.

(١١) آل عمران ٣/٢٥.

(١٢) هي ممثلة لعدد غير قليل من الآيات على النسق نفسه.

ينظر: عزيمة، دراسات قسم ج ١/٨٩-٩١.

(١٥) المائدة ٥/١٠٦.

(١٤) البقرة ٢/٢٣٢

(١٣) البقرة ٢/١٩٦

د- "وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة" (١٦)

على أن (إذا) ظرف لـ(أخذ ربك).

هـ - "اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها إذا انقلبوا إلى أهلهم" (١٧)

على أن (إذا) ظرف لـ(يعرفونها)؟

على أنه قد يخفف من حدة الاندفاع إلى القول بوقوع (إذا) ظرفاً لما قبلها، فيما سبق وفي غيره مما شاكل، أن يلفت الانتباه إلى أن النحاة (١٨) قد تحدثوا عن وقوع الاشتراط بـ(إن) مع حذف جوابها المدلول عليه. ولذلك فقد قال بعض النحاة المفسرين (١٩) بأن جواب (إن) محذوف لأنه مدلول عليه بما سُبِق به الشرط، كما في الآيات التالية:

(٨) أ- "ولا يحلّ لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ يؤمنّ

بالله واليوم الآخر" (٢٠).

ب- "ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين" (٢١).

ج- "فذكر إن نفعت الذكرى" (٢٢).

لو قابلنا بين الشواهد في (٨)، وما شاكلها، والشواهد في (٧)، وما شاكلها أيضاً، لكان حكمنا بتطابق السنن في هذه التركيبات. فلم الإصرار، إذًا، على القول بظرفية (إذا) فيها؟ أذلك لأن (إذا) تصلح لأن تقع ظرفاً أصلاً؟ إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب، فإن هذا

(١٦) هود ١١/١٠٢.

(١٧) يوسف ١٢/٦٢.

(١٨) ينظر مثلاً: ابن عقيل، شرحه ٢/٣٧٩-٣٨٠.

(١٩) ينظر: عضيمة، دراسات قسم ١ ج ١/٥٥٧.

(٢٠) البقرة ٢/٢٢٨، وينظر أبو حيان، البحر ٢/١٨٧.

(٢١) آل عمران ٣/١٣٩، وينظر: أبو حيان، البحر ٣/٦٢.

(٢٢) الأعلى ٨٧/٩، وينظر: أبو حيان، البحر ٨/٤٥٩.

يقتضي أن يكون زمان وقوع ما يقال إن (إذا) أضيفت إليه متفقاً مع زمان وقوع الحدث المظروف، والأمر يكون على العكس تماماً عند إرادة التعليق الشرطي. فإذا ما عددنا (إذا) ظرفاً في (٨/ب)، على سبيل المثال، يكون المعنى أن (العضل) منهي عنه ساعة وقوع التراضي، وهذا يفهم جواز (العضل) في غير ساعة وقوعه ولو استمرّ التراضي بحدّ ذاته؟ ذلك أن النهي مقيد بوقت الوقوع لا بقيام التراضي من حيث هو. وعند إرادة التعليق الشرطي بـ(إذا) يكون النهي عن (العضل) معلقاً على قيام التراضي لا على ساعة قيامه.

على أن هذا التحليل لا يعني حقاً ضرورة القطع بأن (إذا) في شواهد (٧) ليست للظرفية. غير أن قيام التطابق بين شواهد (٨)، التي قيل فيها بحذف الجواب، وشواهد (٧) التي قيل فيها بوقوع (إذا) ظرفاً، يُضعف افتراض الظرفية فيها ويقوّي كونها للاشتراط. بل قد يدعو هذا التطابقُ أحدنا إلى التساؤل كالاتي: لم لا نعدّ (إن) في شواهد (٨) ظرفاً لما قبلها، كما فعل بـ(إذا)؟ وإن مما يضعف كذلك افتراض الظرفية في (إذا) أن النحاة اختلفوا^(٢٣) في العامل فيها حين تقع شرطاً وقد سبقت جملتا الشرط والجواب بها، كما في مثل:

(٩) "إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم..."^(٢٤).

فمنهم من قال إن العامل هو الشرط، ومنهم من عدّه الجواب. هذا الاختلاف إنما يعني اختلافاً في تعيين الكلام الذي وقعت (إذا) ظرفاً له. هذا الاختلاف بحدّ ذاته يعني أن عدّ (إذا) ظرفاً ليس أمراً مسلماً من حيث إن المجال ما زال يسمح برأي آخر كالقول، مثلاً، بعدم تضمن (إذا) أصلاً لمعنى الظرفية عند إرادة الاشتراط بها، على الأقلّ.

(٢٣) ينظر مثلاً: ابن هشام، المغني ص ١٣٠-١٣٣.

(٢٤) المائة ٦/٥.

هذا، ولمّا كان النحاة يقولون بأن (إذا) هذه ظرف لما يستقبل، كان بالإمكان إحلال (حين) محلّ (إذا) مع تغيير صيغة الفعل التالي (قمتم) في (٩) إلى (تقومون) لإفادة الاستقبال، وهذا يعني قطعاً (وإذا ما صرفنا النظر عن مسألة إضافة (حين) إلى ما بعدها) أن (حين) ليست ظرفاً للقيام. وعليه، لا تكون (إذا) ظرفاً للقيام أيضاً. أما أنها ظرف للجواب، فأمر وارد من حيث كان الظرف كثير التقدم على مظهره. لكن يدفع كون (إذا) الشرطية ظرفاً محتملاً للجواب، على سبيل التقدم، أن هذا يعني افتراض موقع أصلي، للشرط وأداته، تالٍ للجواب، وهذا يخالف تماماً ما اتفق جمهور النحاة عليه، وهو أن الجواب لا يسبق الشرط، فيسمح للشرط بعد ذلك بالتقدم على الجواب لما في (إذا) الشرطية من معنى الظرفية.

إن قولهم بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد، وخاصة حين تنصدر (إذا) هذه الشرط والجواب، متناف، من حيث إن الظرفية فيها وفي مثلها تقتضي، كما سبقت الإشارة، التطابق في زمان الحدث بعدها وزمان الحدث المظروف فيها*، في حين تقتضي الشرطية اختلاف زمني الشرط والجواب في أجزاء المستقبل. وبناء على هذا، فإما أن تكون (إذا) ظرفاً فقط للغسل في (٩)، وإمّا أن تعدّ شرطية فقط يعلّق الغسل بها على القيام. أمّا قيام الظرفية والشرطية فيها معاً في السياق الواحد فأمر غير مقبول لما سبق من بيان.

* لا بد من لفت الانتباه هنا إلى أن أسماء الشرط الدالة على الزمان، تختلف عن (إذا) المعدودة ظرفاً ملازماً للإضافة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أسماء الشرط تلك ظروف لجملة فعل الشرط، ثم قدمت لفرض التعليق الشرطي، وليست ظروفًا للجواب.

فضل بيان في توكيد عدم ظرفية (إذا):

على الرغم مما مضى من مناقشة وبيان، تبقى احتمالات كون (إذا) للاشتراط فقط، أو للظرفية حسب قائمة. ومع أن التحليلات السابقة نقضت إمكان مجيء (إذا) للأمرين (أي: الظرفية والشرطية) في سياق واحد، لما في ذلك من تناف، فإن هذا لا يضع نهاية للقضية، وهذا يعني أننا ما زلنا في حاجة إلى فضل بيان يؤكد عدم جواز استخدام (إذا) ظرفاً.

قد يكون التوجه للنظر في بعض الشواهد، التي قال بعض النحاة إن (إذا) فيها خرجت عن الشرطية، مفيداً في جعل مثل هذا التوجيه ممكناً. فلقد رأى ابن هشام^(٢٥) أن (إذا) فيما يلي (وبالطبع فيما شاكل من شواهد تضمنت طرفين يصلح أن يقال إنهما طرفاً الأسلوب الشرطي):

(١٠) أ- "وإذا ما غضبوا هم يغفرون"^(٢٦)

ب- "والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون"^(٢٧)

خارجة عن الشرطية من حيث كان التركيب، المتوقع أن يكون جواباً (وهو هنا: هم يغفرون) و(هم ينتصرون)، على التوالي) جملةً اسميةً غير مقترنة ب(الفاء). فعدم وجود (الفاء) سلب عن (إذا) معنى الاشتراط، وعليه فقد عدت (إذا) في الآيتين، عند ابن هشام، ظرفاً لخبر المبتدأ (هم) في كلٍّ، أي ظرفاً ل(يغفرون) و(ينتصرون). ومع أن بعض الشواهد قد خلت من (الفاء) متصلة بجواب إحدى أخوات (إن) الشرطية، فإن النحاة لم ينفوا قيام الاشتراط بها، وكل ما فعلوه أنهم قالوا

(٢٥) المغني ص ١٣-١٣٦.

(٢٦) الشورى ٣٧/٤٢.

(٢٧) الشورى ٣٩/٤٢.

بحذف (الفاء) للضرورة من الجواب^(٢٨). بل إن بعض النحاة مضى يؤول سبب عدم وجود (الفاء)، في جواب (إن)، على أساس أن ما يبدو جواباً للشرط ليس إلا جواباً لقسم محذوف^(٢٩) في الآية:

(١١) "وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون"^(٣٠)

ليس يقصد بالإشارة إلى هذا، إلى الاعتراض على قانون وجوب اتصال (الفاء) بالجواب الذي يكون جملة اسمية، مثلاً، ولكن إلى أن يلفت النظر إلى أن عدم (الفاء) لا يعني تجرد (إن) أو غيرها من معنى التعليق الشرطي. إن تجرد التركيب، الذي يصلح لأن يكون جواباً للشرط، من (الفاء) لم يمنع الزمخشري^(٣١)، مثلاً، من عدّه (أي: التركيب) جواب الشرط في الآية:

(١٢) "قل رأيتمكم إن أتاكم عذاب الله أو أنتم الساعة أغير الله تدعون؟"^(٣٢)

وحتى لو قلنا بما قال به أبو حيان^(٣٣) في الآية السابقة، وما شاكلها، من تنازع بين (أرأيت) وفعل الشرط (أتاكم) في (عذاب الله) في (١٢)، وإعمال فعل الشرط في (العذاب)، فإن هذا لا يسوّغ القول بأن تركيب (أغير الله تدعون) هو المفعول الثاني لـ(أرأيت)، وأن جواب الشرط محذوف. إن مفعول (أرأيت) يمكن تصوّره ببسر إذا أدركنا أن الاستخبار بـ(أرأيت) هذه منصبّ على أسلوب الشرط بأكمله. وبهذا نجد أن خلوّ ما يصلح جواباً للشرط من (الفاء)، كما في هذه الآية وفي ما شاكلها (وهو

(٢٨) ينظر مثلاً: الأشموني، شرحه ٢٠/٤-٢١.

(٢٩) ينظر: الصبان، حاشيته ٢٠/٤.

(٣٠) الأنعام ١٢١/٦.

(٣١) الكشاف ٢٢/٢.

(٣٢) الأنعام ٤٠/٦.

(٣٣) البحر ١٢٥/٤-١٢٨.

كثير)^(٣٤)، لم يعن عندهم تجريد (إن) من شرطيتها، فلا يسوغ بالتالي القول بحذف جوابها. ولمّا لم يحكموا بتجرد (إن)، أو غيرها من أخواتها، من معنى التعليق، لعدم اتصال (الفاء) بجوابها، فَلَمَّ يُحْكَمُ عَلَى (إذا) بالتجرد من هذا المعنى للسبب نفسه؟ الحق أنه ليس في ظني لذلك من مسوغ، وعليه يبقى لـ(إذا) معنى الشرطية ولو خلا جوابها من (الفاء). وبهذا يقوى القول باستخدام (إذا)، في هذا النوع من التركيبات، للاشتراط، حَسْبُ. وليس يخفى أن قوة القول بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد كان أثراً لمداومة النحاة، على مرّ العصور، على ترديد ذلك والحكم به.

وإذا كان لنا أن نختم مسألة اتصال أو عدم اتصال جواب (إذا) بـ(الفاء)، فبما أشار إليه الأستاذ عزيمة^(٣٥) من أن بعض النحاة اغتفروا مع (إذا) خاصةً عدم اقتران جوابها بـ(الفاء)، وكذلك نختم بما زاده هو (أي: عزيمة) على هذا من اغتفار عدم اتصال (الفاء) بها في كل المواضع استناداً إلى المسموع، وإلى أن الأدوات الشرطية غير الجازمة شأنها يخالف الأدوات الجازمة.

معنى الاستقبال في (إذا):

إذا كَتَبَا نَأْخُذُ بِمَقُولَةِ أَنْ (إذا) ظرفٌ لما يستقبل متضمناً معنى الشرطية^(٣٦)، فهذا يُلْزِمُنَا بالنظر إلى موقعية الظرف من حيث هو قيد فضلة في الجملة. الظرف، كما هو معلوم، يتخذ موقعه بعد الفعل، أو شبيهه، وفاعله، على الأقل. فإذا كان ثمة من يقول بأن (إذا) ظرف غير

(٣٤) ينظر: عزيمة، دراسات قسم ١ ج ١/٥٤٩-٥٥٠.

(٣٥) السابق نفسه ص ٧١.

(٣٦) ينظر مثلاً: ابن هشام، المغني ص ١٢٧.

ملازم للإضافة، كما أسند ذلك ابن هشام^(٣٧) إلى بعضهم عند الحديث عن العامل في (إذا)، فكيف يكون بالتالي تصوّرنا لـ(إذا) ضمن التركيب الشرطي الذي تقع فيه عادة؟ فإذا ما تأملنا الآية التالية:

(١٣) "إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله..."^(٣٨)، فسوف يكون تصوّرنا لها، ضمن التركيب وحسب المعهود من موقعها، كالتالي:

(١٤) * جاءك المنافقون إذا، قالوا ...

لأنّ الذين يقولون بعدم ملازمتها للإضافة يرون أن العامل فيها (أو على نحو أدقّ: ما جاءت لظرفه وقيدته) هو (جاء)^(٣٩) في هذه الآية. وهذا يعني أنّ التركيب في (١٤) تركيب أصولي، وليس الأمر كذلك بدليل أن (إذا)، غير منونة، ملزمة بالتحرك دائماً مع ما بعدها (المسمى أحياناً بالشرط). وتبعاً لهذا لا تكون (إذا) ظرفاً لما بعدها المسمى شرطاً أحياناً.

قد يقال إن (إذا) ظرف لما يسمى أحياناً بالجواب، أي قد يقال، حسب تعبير النحاة، بأن العامل فيها هو الجواب^(٤٠)، فإذا ما قدرّت (إذا) غير ملازمة للإضافة، كان تصوّر التركيب الأصلي الذي هي فيه كالتالي:

(١٥) جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله إذا، وحكم بأصوليته، وليس كذلك. أمّا إذا قدرنا (إذا) ملازمة للإضافة وأنها ظرف لذلك المسمى جواباً أحياناً، كان تصوّر أصل التركيب في (١٣) على النحو التالي:

(٣٧) السابق نفسه ص ١٣٠-١٣١.

(٣٨) المنافقون ١/٦٣.

(٣٩) ابن هشام، المغني ص ١٣٠-١٣١.

(٤٠) السابق نفسه ص ١٣١.

(١٦) قال المنافقون نشهد إنك لرسول الله إذا جاءوك أصولياً. لكن، على الرغم من أن التركيب في (١٦) يبدو أصولياً، إلا أنه في الحقيقة ما زال يفتقر إلى بعض تعديل حتى تكتمل أصوليته. هذا التعديل مستلزم على النحو التالي:

(١٧) يقول المنافقون .. إذا جاءوك.

هذا التصور للتركيب يناقض، في نظر هذه الدراسة، كون (إذا) ظرفاً. قد يقال إن هذا التعديل اقتضاه أن (إذا) ظرف لما يستقبل، غير أن هذا، فيما يُرى، غير دقيق، ذلك أن الاستقبال المفهوم في (إذا) إنما هو من كونها محمّلة كلياً بمعنى التعليق الشرطي، بدليل كثرة تلو صيغة الماضي لها. مع ذلك يبقى الاستقبال زمنياً نحوياً وثيقاً فيها وفيما وقع في حيزها. وعليه فإنه حين خرج الفعل (قال) من هذا الحيز. الذي يجعل الأفعال التي تقع ضمنه تفيد الاستقبال، كان لا بدّ من اتخاذ إجراء يمكن الفعل من أداء معنى الاستقبال، فكانت الصيغة الصرفية (يفعل) مُعينة، وكان أن استُخدمت هذه الصيغة، كما هو واضح في (١٧). هذا بالإضافة إلى تعديلات أخرى قد يتم إجراؤها، كنقل الأسماء الظاهرة إلى الجواب المقدم، والإضمار لهذه الأسماء من جديد في الشرط، أي فعل عكس ما كان عليه التركيب الشرطي في الأصل.

ولتأييد ما نزعناه، من تعديل في الجواب المقدم ليفيد الاستقبال، يحسن تأمل الشواهد التالية^(٤١).

(١٨) "فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد"^(٤٢)

إذا يقدرّون (كيف) اختصار لجملة استخبارية، هكذا: (كيف

(٤١) ينظر، لمزيد من الشواهد: عضيمة، دراسات قسم ١ ج ١/٨٩-٩٤، حيث يذكر أن (إذا) فيها متمحضة للظرفية أو محتملة للشرطية الظرفية، أو للظرفية فقط، ويخص بالذكر تلك الشواهد التي بدئت بما يمكن عده جواباً للشرط مقدماً.

(٤٢) النساء ٤/٤١.

يصنعون). و(يصنعون) بصيغة المضارع التي تفيد الحال والاستقبال، كما يقولون

(١٩) "لا يضركم من ضلّ إذا اهتديتم" (٤٣)

بالمضارع المنفي بـ(لا)،

(٢٠) "انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه" (٤٤).

أمّا إذا كانت الجمل المتقدّمة على (إذا) جملاً اسمية (كما يسميها النحاة)، فهي صالحة للجواب حين تكون تالية لـ(إذا)، وقد كثر اقتران (الفاء) بمثل هذه الجمل متأخرة. فإذا ما ظهر أن الجواب (الجملة الاسمية) متقدّم، سقطت (الفاء) وجوباً وكانّ البدء بالجواب ثمّ إيلاءه الشرط وسيلة أقوى من (الفاء)، أو بديلة عنها، لربط الجواب (الجملة الاسمية) بشرطه، كما يلي:

(٢١) "وكذلك أخذُ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة" (٤٥)

فالتقدير، حسب التركيب المتصوّر أصلاً واستناداً إلى أن موقع الشرط في مقدمة التركيب الشرطي، كالتالي:

(٢٢) وإذا أخذ ربك القرى وهي ظالمة، فذلك أخذُه.

حتى الشواهد القرآنية، التي يرى الأستاذ عضيمة نفسه (٤٦) أنها متمحضة للظرفية، يصدق فيها ما سبق ذكره من فهم. فمما ذكره على أنه متمحض للظرفية، ويبدو مشكلاً لهذه الدراسة، ما يلي:

(٢٣) "قل أعوذ برب الفلق ... ومن شرّ غاسق إذا وقب" (٤٧)،

على أساس أن الجار والمجرور (من شرّ غاسق) متعلقان بـ(أعوذ)

(٤٣) المائدة ٥/١٠٥.

(٤٤) الأنعام ٦/٩٩.

(٤٥) المائدة ٥/١٠٦.

(٤٦) دراسات، قسم ١ ج ١/٩١-٩٣.

(٤٧) الفلق ١١٣/٣-١.

المذكورة أو بـ(أعوذ) المقدره بعد حرف العطف (الواو). وعليه لا تكون (إذا وقب) إلا بمعنى (حين يقب)، وبذلك يكون (إذا وقب) نعتاً لـ(غاسق). لكن يبدو لي أن كل ما في الأمر أن هذا الشاهد يمثل نمطاً معقداً من التركيب الشرطي: أُخِّر فيه الشرط، الذي أُضْمِر فيه للاسم الظاهر في الجواب المقدم، لأجل أن يكون بالإمكان حذف (قل أعوذ برب الفلق) قبل قوله (من شر غاسق)، إذ العادة أن يحذف من المعطوف العناصر المطابقة لما هو موجود في المعطوف عليه، بشرط التطابق في ترتيب المكونات في كل من المعطوف والمعطوف عليه. فلو أن التركيب جاء على ما هو الأصل في التركيب الشرطي (ألا وهو البدء بالشرط) لكان تصوّر هذا التركيب كما يلي:

(٢٤) ... وإذا وقب غاسق فقل أعوذ برب الفلق من شره.

وهذا يعني اختلافاً في ترتيب مكونات تركيب المعطوف، إذا ما قوبل بالمعطوف عليه الذي ترتيب مكوناته كالتالي:

(٢٥) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ...

فيمتنع بالتالي حذف (قل أعوذ برب الفلق) من المعطوف المتضمن لـ(إذا). ولو افترضنا حذفاً مع هذا الاختلاف، لانخرم النسق (وهو أن يحذف من المعطوف ما تطابق مع شيء في المعطوف عليه). لنتأمل في (٢٦) و(٢٧):

(٢٦) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق، وإذا وقب غاسق فقل أعوذ

برب الفلق من شره، ومن شرّ النفاثات في العقد ...

وعند الحذف المفروض جدلاً مع اختلاف ترتيب مكونات المعطوف عليه

في (٢٦)، يكون التركيب الناتج كالتالي:

(٢٧) قل أعوذ برب الفلق من شرّ ما خلق، وإذا وقب غاسق فـ(....) من

شره، ومن شرّ النفاثات في العقد ...

إذاً، لابدّ من تقديم الجواب مضمناً الأسماء الظاهرة التي كان يُفترض
تضمن الشرط لها، والإضمار لها من ثمّ في الجواب، كما ورد في الآية في
(٢٣).

ومما ذكره الأستاذ عزيمة، وقد يبدو مشكلاً كذلك، الآية التالية:
(٢٨) "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى * من نطفة إذا تمنى" (٤٨).
والحق أنه يقال في هذه الآية ما قيل في سابقتها في (٢٣) وحتى يتمّ إضعاف
آخر حجة للقول بإمكان إيقاع (إذا) ظرفاً، نعرض لمسألة وقوعها بعد القسم،
فقد رأى بعض النحاة (٤٩) أنها لا تكون في مثل هذا السياق إلاّ ظرفاً، وأنها
خارجة عن الاستقبال، كما في الآية:

(٢٩) "والليل إذا يغشى ... إن سعيكم لشتى" (٥٠)

وفيما شاكلها. وقد كانت حجة النحاة على عدم شرطيتها أن ما بعدها، في
مثل هذه الآية، لا يصلح للجواب، لأنه لا يصلح تعليقه على (إذا)، فمعنى الكلام
ليس متوقفاً على الشرط بعد (إذا). هذا، وقد أفرد الأستاذ عزيمة (٥١) حديثاً خاصاً
عرض فيه لآراء النحاة وللآيات التي فيها أقسام مثبوتة بـ(إذا). وعلى الرغم من أن
النحاة عللوا لخلوّ (إذا) من الشرطية بعد القسم بالقول بأن القسم إنشاء إيقاعي من
حيث إنه يقع بمجرد نطقه، فلا يصلح بالتالي لأن يعلق على الشرط بعده، على
الرغم من ذلك، فإنهم وقعوا في إشكال البحث عن عامل في (إذا) من حيث هي
ظرف عندهم. ويرى الأستاذ عزيمة (٥٢) أن الرضي الاسترأباضي قد
حسم خلاف النحاة في هذا الأمر بالقول بأن (إذا) ظرف لما دلّ عليه القسم من

(٤٨) النجم ٤٦/٥٣.

(٤٩) ينظر مثلاً: ابن هشام، المغني ص ١٣٠.

(٥٠) الليل ١/٩٢.

(٥١) دراسات، قسم ١ ج ١/٩٤-٩٧.

(٥٢) السابق نفسه ص ٩٥.

معنى العظمة والجلال. على أن الحجة التي دفعوا بها كون (إذا) شرطاً (وهي: كون القسم إنشاء إيقاعياً) تصدق على القول بإيقاع (إذا) ظرفاً، إذ كيف يعلق القسم، وهو إنشاء إيقاعي - كما يقولون، على ظرف مستقبل، كما يعدّونه. إن القسم (باستخدام (الواو) متلوة بالمقسم به) اختزال، كما هو معلوم، لجملة أريد بها تعظيم مَنْ أو ما أُقسم به. ولعلّ هذا هو تفسير ما أشار إليه الرضي^(٥٣)، وهو نفسه يصلح للقول بشرطية (إذا)، فلا تعود هذه الآية في (٢٩)، وغيرها كثير، دليلاً نصياً على انعدام الشرطية في (إذا) بعد القسم.

إن ما مضى من تحليل ومناقشة يقود في الحقيقة إلى النتيجتين التاليتين:

١- (إذا) هذه ليست ظرفاً لا في التركيب (١٧) ولا في ما يشبهه، ولا في

التركيب (١٣) ولا في ما مثله، من باب أولى.

٢- جواب الشرط في مثل (١٧) - إذ عددناه مفيداً للاشتراط - ليس محذوفاً،

كما قال النحاة^(٥٤) في جواب (إن) الشرطية، ولكنه مقدّم.

أمّا النتيجة الأولى، فإن ما سبق من تحليل ومناقشة كاف لتقريرها،

وأما الثانية، فإنها الأخرى نتيجة تحليلية تؤيدها كل الشواهد التي يقول

النحاة إن الجواب فيها حُذِفَ مدلولاً عليه بما قبل الشرط من الكلام.

والحق أنه ليس لدى النحاة من دليل على ما يقولون به من عدم جواز

تقديم الجزاء على الأداة التي هو في حيزها^(٥٥)، فحجتهم، التي يوردونها

عند الحديث عن أدوات الشرط الجازمة، هي أن الجزاء بعد هذه الأدوات

يكون مجزوماً إذا كان فعلاً مضارعاً، وأنه تتصل به (الفاء) إذا كان جملة

اسمية، مثلاً، ولما كان ما يظنّ أنه جزءٌ مقدّمٌ غير مجزوم، إذا كان مضارعاً،

(٥٣) شرح الكافية ١٠٥/٢.

(٥٤) ابن عقيل، شرحه ٣٧٩/٢-٣٨١.

(٥٥) ينظر مثلاً: ابن يعيش، شرح المفصل ٧/٩.

وغير متصل بـ(الفاء)، إذا كان جملة اسمية، دلّ ذلك عندهم على أن هذا المظنون جزء، ليس كذلك، ودلّ على أنه كلام مستلّ. والحق أن تقدم الجواب هو الذي يغني عن الجزم، مثلاً، من حيث هو علامة على الارتباط بالشرط، أو عن (الفاء) كعلامة أخرى. فهذا التقدّم يجعل الجواب معلقاً بالشرط كما يتعلق الكلام بالظرف التالي. فالجواب (مثلواً بالشرط) هو وسيلة الربط التي تضاف إلى وسيلتي الجزم وتطابق الصيغ في الأفعال أحياناً، وتضاف كذلك إلى وسيلة استخدام (الفاء)، ذلك أنه لا محيص، بالتقدم، من ربط ما يراه النحاة دالاً على الجواب بالشرط التالي. وهذا بحدّ ذاته أقوى وسائل الربط بين الجواب وشرطه، وعليه لم تكن بنا حاجة إلى استخدام وسائل أخرى، للربط، غير التقديم. ومن هنا لم يقع الجزم في المضارع المقدم جواباً، وسقطت (الفاء) رابطاً. هذا علاوة على أنه يفترض بالفعل، إذا كان جواباً للشرط (أو دالاً) - كما يرى النحاة، على الجواب)، أن يُصاغ على نحو يهيئه للدلالة على الاستقبال ما دام قبل الشرط. وما يسميه النحاة دالاً على جواب الشرط ليس في حقيقته إلاّ الجواب نفسه.

هذه النتيجة، استناداً إلى هذا التحليل، تسلمنا إلى نتيجة أخرى، تؤكد النتيجة الأولى، مفادها أن (إذا)، إذا ما تأخرت عما يمكن عدّه جواباً، لا تكون ظرفاً لما وقع مقدماً عليها، ولكنها تبقى مفيدة للاشتراط، وما قبلها، إن كان يصلح أن يعلّق عليها وعلى ما بعدها، جواب لها.

خاتمة:

كل ما مضى يقضي بأن (إذا) أداة شرط، وأن إفادتها الاستقبال ليس من أنها ظرف له، ولكن من كونها للاشتراط، (إذا) هذه ليست، كما قرر النحاة،

ظرفاً للمستقبل تضمن معنى الشرط، ولكنها أداة للشرط لا تتضمن معنى
الظرفية كـ(إن).

مصادر ومراجع

- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر: كتاب الكافية في النحو (جزآن)، بشرح رضي الدين الاسترأبادي، ط ٣ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل (جزآن)، (بتحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد) الجزء الثاني.
- ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (بتحقيق: مازن المبارك وزميله)، ط ٥ دار الفكر، بيروت ١٩٧٩.
- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل (عشرة أجزاء)، الجزء السابع، نسخة مصورة عن طبعة محمد منير، مصر ١٩٢٨، عالم الكتب، بيروت (غير مؤرخ).
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣.
- الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مجلدان): ضمن حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (غير مؤرخ).
- الجرجاني، عبدالقاهر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (مجلدان) (بتحقيق: كاظم بحر المرجان)، المجلد الثاني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.
- حسن، عباس: النحو الوافي (أربعة أجزاء)، الجزآن الثاني والرابع، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بعناية: مصطفى حسين أحمد)، (أربعة أجزاء)، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦.

- سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب كتاب سيبويه (خمسة أجزاء): (بتحقيق: عبدالسلام محمد هارون)، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض (غير مؤرخ).
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (سبعة أجزاء)، الجزء الثالث، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٧.
- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني (مجلدان)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (غير مؤرخ).
- عضيمة، محمد عبدالخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الأول من القسم الأول (الحروف والأدوات)، ط ١ مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٢.
- المخزومي، مهدي: في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، ط ٣ ١٩٨٥.
- المطلبي، مالك يوسف: السياب ونازك والبياتي - دراسة لغوية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ط ٢ ١٩٨٦.